

وثيقة معلومات المشروع التمويل الإضافي

رقم التقرير: وثيقة معلومات المشروع PIDA28667

اسم المشروع	المشروع الثاني لتطوير البلديات- قطاع غزة - التمويل الإضافي (P 155268)
اسم المشروع الأصلي	المشروع الثاني لتطوير البلديات- قطاع غزة (P 127163)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
البلد	الضفة الغربية وغزة
القطاع (القطاعات)	إدارة الحكومة المحلية (26%)، أنواع الطاقة المتجددة الأخرى (5%)، نقل وتوزيع الكهرباء (23%)، النقل في المناطق الحضرية (23%)، إمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات عامة (23%).
محاور التركيز (الموضوعات)	الحكومة الإلكترونية (8%) المساواة بين الجنسين (5%) الخدمات العمران والإسكان (76%)، بناء المؤسسات والحكومة البلدية (5%)، تغيير المناخ (6%)
أداة الإقراض	تمويل المشاريع الاستثمارية
الرقم التعريفي للمشروع	(P 155268)
الرقم التعريفي للمشروع الأصلي	(P 127163)
الجهة (الجهات) المقترضة	منظمة التحرير الفلسطينية
الوكالة المنفذة	صندوق تطوير وإقراض البلديات
فئة التصنيف البيئي	ب - التقييم الجزئي
تاريخ إعداد وثيقة المشروع	17 كانون الأول 2015
التاريخ المتوقع للموافقة على المنحة الأولى	8 آذار 2016
قرار المراجعة والتقييم	مبدئياً، أعطى تقرير المراجعة الإذن بالبدء بالمفاوضات.
قرارات أخرى	

أولاً. سياق المشروع

سياق البلد

تأسست السلطة الفلسطينية في بداية الأمر لفترة مرحلية مدتها خمس سنوات وذلك بعد اتفاقيات أوسلو (1993-1995) على أن تقع على عاتقها مسؤولية إدارة الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. وخلال هذه الفترة من الاستقرار السياسي النسبي، حقق الاقتصاد نمواً سريعاً، وكان من المتوقع أن يحقق النمو إلى قيمة حقيقية بما نسبته 5% مع تدني معدل البطالة بنسبة 9% في العام 2000 وقبل بدء الانتفاضة. وعقب نهاية الانتفاضة الثانية (2014)، باشرت السلطة الفلسطينية بعملية الإصلاح والانتعاش، لكن سرعان ما تزعزع هذا الاستقرار بعد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في العام 2006؛ مما أدى إلى وقف الكثير من المساعدات الدولية وتحويل إيرادات المقاصة من الحكومة الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية. ولاحقاً ونتيجة لتشكيل حكومة تصريف الأعمال عام 2007، عاد الاستقرار المالي بتدفق جديد من مساعدات المانحين

وإيرادات المقاصة وبفائدة مستحقة من إسرائيل. وفي عام 2008، أصدرت السلطة الفلسطينية خطة التطوير والإصلاح الفلسطينية مع تعهد شركاء التنمية بالدعم الاقتصادي.

في البداية، أحرزت السلطة الفلسطينية تقدماً ملحوظاً في بناء السياسة المؤسسية والاقتصاد الكلي وفقاً لخطة التنمية والإصلاح الفلسطينية، بالإضافة إلى استحداث خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2014-2016 في الآونة الأخيرة. حيث تعمل الخطة الوطنية 2014-2016 على تحديد المنهج القائم على النتائج لتنمية السياسات والتنفيذ جنباً إلى جنب مع أربعة قطاعات رئيسية ألا وهي: التنمية الاقتصادية، والتوظيف، وسياسة الحوكمة الرشيدة، وبناء المؤسسات، والحماية الاجتماعية، والتنمية، والبنية التحتية. ويأتي تحديد دعم الحكومة المحلية بموجب مبدأ الحوكمة الرشيدة وبناء المؤسسات مع التركيز على بناء قدرات هيئات الحكم المحلي وزيادة الكفاءة في تقديم الخدمات.

أعلنت السلطة الفلسطينية في أوائل شهر حزيران عن تشكيل حكومة وحدة لتغطية جل المنطقة الجغرافية للضفة الغربية وقطاع غزة، بيد أنه لم يتم بلورة عملية التنفيذ. حيث اندلع النزاع في غزة في شهر تموز وآب 2014 مسفراً عن دمار بالغ في البنية التحتية.

تواجه السلطة الفلسطينية صعوبات متزايدة في ظل الوضع المالي حيث تستمر القيود المفروضة على الحركة، وحرية التنقل، والتجارة في إعاقه النمو الاقتصادي بشكل كبير. كما لم ينفك النظام الحالي وما يتأتى عنه من قيود مؤسساتية وإدارية ملموسة أن يُسْطِي الأراضى إلى مناطق صغيرة مما يشكل عائقاً جاثماً أمام النمو الاقتصادي المتزايد واستثمارات القطاع الخاص. ويتخطى موضوع التجزئة ما هو أبعد من تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، حيث قُسمت الضفة الغربية إلى مناطق (أ) و (ب) و (ج) لكل منها ترتيباتها الأمنية والإدارية الخاصة.

ولاحقاً بلغ النمو القوي في الناتج الإجمالي المحلي في السنوات الأخيرة نسبة 8% في الأعوام 2007-2011، إلا أنه شهد تباطؤاً جسيماً حيث تدنى إلى 2.7% في الأعوام 2012-2015. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد تدنت نسبة نمو الناتج الإجمالي المحلي في العام 2013 نتيجة للقيود المستمرة والتناقص في مساعدات المانحين. حيث دخل الاقتصاد الفلسطيني في حالة ركود منذ العام 2014.

السياق القطاعي والمؤسسي

تشكل نسبة السكان الفلسطينيين القاطنين في المناطق الحضرية حوالي 75% ضمن 138 بلدية. أما بالنسبة للبلديات والتي كانت موجودة قبل إنشاء السلطة الفلسطينية، فهي تتمتع بدور واضح بالحد الأدنى من الحوكمة والتمثيل والمحاسبية للسكان. ونظراً للنزاع المستمر والإدارة البلدية الضعيفة وثقافة عدم الدفع المنتشرة بين المستخدمين، تقلصت الميزانيات وأدت إلى تناقص التغطية وجودة الخدمات البلدية. وعلى الرغم من قدرة البلديات في الوصول إلى سبعة عشر مصدراً من الإيرادات، إلا أن عمليات الجمع متقلبة جداً.

ومع ذلك، أظهرت البلديات والسلطة الفلسطينية تقدماً ملحوظاً في التنمية البلدية والمحلية. حيث أنشأت السلطة الفلسطينية عام 2005 صندوق تطوير وإقراض البلديات لمعالجة قضية تمويل وبناء القدرات في البلديات. ويتمتع صندوق تطوير وإقراض البلديات الذي أنشئ بموجب مرسوم وزاري بالتفويض القانوني لتقديم المساعدة التنموية للبلديات من خلال تمويل فعال وواضح يعتمد على سياسة تحديد الأدوار. ويمثل صندوق تطوير وإقراض البلديات الآلية المحبذة لدى السلطة الفلسطينية لتوجيه المساعدات التنموية للبلديات. حيث عملت السلطة الفلسطينية ومن خلال صندوق تطوير وإقراض البلديات

على تنفيذ العديد من الإصلاحات البلدية بدعم من المشاريع الممولة من المانحين (والتي تتضمن مشروع بناء قدرات الحكومة المحلية والمشروع الطارئ لإعادة تأهيل الخدمات البلدية، المرحلة الأولى والثانية). وفي عام 2009، طوّرت السلطة الفلسطينية مشروع تطوير وتنمية البلديات الذي يدعمه المانحين (ومن ضمنهم البنك الدولي من خلال مشروع تطوير البلديات رقم 1) لتفعيل أهداف الحكومة المحلية وخطة التنمية والإصلاح الفلسطينية؛ لتعزيز الحكومة المحلية من خلال الاستقلالية الإدارية والمالية. ويعتبر برنامج تنمية البلديات بمثابة برنامج متعدد المراحل للسلطة الفلسطينية يقدم للبلديات مزجاً من المساعدة التقنية والمنح القائمة على أداء المشاريع الفرعية. وصُممت تركيبة منح الأداء بما يُوجد حوافز لتحسينات الأداء البلدي.

وتم تصميم مشروع تنمية البلديات الثاني ضمن دورتين مدة كل منهما ثمانية عشر شهراً، وسيستخدم التمويل الإضافي الذي تصل قيمته إلى 6.9 مليون دولار أمريكي بتمويل من الشراكة الفلسطينية (الصندوق الاستئماني متعدد المانحين لتطوير البنية التحتية) في الدورة الثانية. يقدم المشروع منحاً قائمة على الأداء لاستثمار رأس المال وتوفير بناء القدرات للبلديات وتجربة أساليب مبتكرة لإدارة البلديات. وفي منتصف المدة، يلبي المشروع أو يتجاوز أغلب مؤشرات الأداء ومن ضمنها تلك المرتبطة بالتمويل الإضافي للتجاوب الطارئ في غزة والمقدم في شهر تشرين أول 2014. ومع وجود التمويل الإضافي المقترح، لا توجد تغييرات متوقعة للأهداف التنموية وسبقى إطار النتائج كما هو دون تغيير، وعلى أي حال، سيتم مراجعة وتنقيح الأهداف والمناطق التي ينسجم فيها المشروع أو يتجاوز مؤشرات الأهداف الأصلية خلال منتصف المدة.

وينسجم التمويل الإضافي المقترح بشكل كامل مع إستراتيجية مساعدة الضفة الغربية وقطاع غزة لمجموعة البنك الدولي (السنة المالية 2015، 2016) الركيزة الأولى: تعزيز المؤسسات العامة لضمان تقديم الخدمات للمواطنين، كما ويتفق تماماً مع الإستراتيجية الإقليمية للبنك الدولي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبشكل أخص ركيزة إعادة تجديد العقد الاجتماعي من خلال زيادة ثقة المواطنين والوصول إلى توفير خدمات شفافة وخاضعة للمساءلة. ويتفق التمويل الإضافي أيضاً مع إستراتيجية القطاع لدى السلطة الفلسطينية ومشروع تطوير البلديات متعدد المراحل. يعمل برنامج السلطة الفلسطينية على تفعيل هدف تعزيز الحكومات المحلية من خلال تعزيز كفاءتهم وفعاليتهم والمساعدة في دعم الاستقرار المالي من خلال دعم المنح القائمة على الأداء وحزم بناء القدرات. وقد تم تضمين هذا الهدف في خطة التنمية الوطنية 2014-2014.

ثانياً. الأهداف التنموية للمشروع

أ. الأهداف التنموية الحالية للمشروع الأصلي

يهدف المشروع إلى تحسين ممارسات الإدارة البلدية للجهة المتلقية للحصول على شفافية أفضل للبلديات وتقديم الخدمات واستعادة الخدمات البلدية ذات الأولوية إثر الصراع الحاصل في غزة.

ب. الأهداف التنموية المقترحة للمشروع - التمويل الإضافي.

ثالثاً. وصف المشروع

اسم المكون

المكون الأول: تُخصص منح البلديات لاستثمارات رأس المال منح قائمة على الأداء لاستثمارات رأس المال أو المصاريف التشغيلية من خلال تركيبة نقل وتحويل تستند إلى احتياجات السكان وأداء البلديات. (الإجمالي 53.6 مليون دولار، 7.03

مقدمة من الصندوق الأستثماني في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى 18.99 مليون دولار مقدمة من شراكة الصندوق الأستثماني متعدد المانحين لتطوير البنية التحتية).

المكون الثاني: يقدم دعم الابتكارات البلدية والفعالية وفرصة التعلم والابتكار لتشجيع التنمية البلدية (الإجمالي 6.5 مليون دولار، 0.77 مقدمة من الصندوق الأستثماني في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2.91 مليون دولار مقدمة من شراكة الصندوق الأستثماني متعدد المانحين لتطوير البنية التحتية).

المكون الثالث: تؤدي عملية بناء قدرات البلديات وصندوق تطوير وإقراض البلديات إلى دعم البلديات على التخريج ضمن فئة الأداء العالي ويدعم الوكالة المنفذة على بناء قدراتها (بالإجمالي قيمته 6.25 مليون دولار، 0.60 مليون دولار مقدمة من الصندوق الأستثماني في الضفة الغربية وغزة و 1.17 مليون دولار من شراكة الصندوق الأستثماني متعدد المانحين لتطوير البنية التحتية).

المكون الرابع: تكاليف إدارة ودعم تنفيذ المشروع (الإجمالي 8.5 مليون دولار، 1.6 مليون دولار مقدمة من الصندوق الأستثماني في الضفة الغربية وغزة و 2.73 مليون دولار من شراكة الصندوق الأستثماني متعدد المانحين لتطوير البنية التحتية).

المكون الخامس: المنح الطارئة للبلديات في غزة (الإجمالي 15 مليون دولار، 3 مليون مقدم من الصندوق الأستثماني في الضفة الغربية وقطاع غزة و 12 مليون من شراكة الصندوق الأستثماني متعدد المانحين لتطوير البنية التحتية).

ملاحظات (جزئية اختيارية)

صُمم مشروع تطوير البلديات (المرحلة الثانية) ضمن دورتين وبمدة ثمانية عشر شهراً لكل منهما. وكان التمويل الإضافي متوقفاً في بداية المشروع ضمن حسابات الأهداف التنموية للمشروع والمؤشرات في ذلك الوقت. وستساعد المنحة الإضافية المقترحة على إغلاق الفجوة المالية للدورة الثانية من المشروع بموجب المكون الأول لمنح البلديات لاستثمار رؤوس الأموال.

رابعاً. التمويل (بالدولار الأمريكي)

0.00	إجمالي تمويل البنك	6.90	التكلفة الإجمالية للمشروع:
		0.00	الفجوة التمويلية:
المبلغ			مصدر التمويل
0.00			المقترض:
6.90			شراكة التنمية الحضرية وقطاع المياه في الضفة الغربية.
6.90			الإجمالي:

خامساً. التنفيذ:

يستمر تنفيذ المشروع ضمن مكوناته الخمس. والتي تتضمن: (1) المكون الأول: تخصص منح البلديات لاستثمارات رأس المال منح قائمة على الأداء لاستثمارات رأس المال أو المصاريف التشغيلية من خلال تركيبة نقل وتحويل معتمدة، و(2)

المكون الثاني: يقدم دعم الابتكارات البلدية والفعالية فرصة التعلم والابتكار لتشجيع التنمية البلدية، و(3) المكون الثالث: يؤدي بناء قدرات البلديات وصندوق تطوير وإقراض البلديات إلى دعم البلديات على التخريج ضمن فئة الأداء العالي ويدعم الوكالة المنفذة على بناء قدراتها، و(4) المكون الرابع: دعم تنفيذ المشروع والتكاليف الإدارية التي تمول إدارة المشروع، و(5) المكون الخامس: المنح الطارئة للبلديات في غزة. وستُدمج المساءلة الاجتماعية وإدماج النوع الاجتماعي ضمن جميع المكونات.

ينفذ صندوق تطوير وإقراض البلديات المشروع وتقع على عاتقه مسؤولية تنفيذ المشروع بما يتضمن كافة الدفعات إلى المقاولين والموردين بالنيابة عن البلديات. ومنذ تأسيسه عام 2005، أظهر صندوق تطوير وإقراض البلديات بشكل كبير وواضح قدرته على الإدارة الفاعلة للمشاريع الممولة من المانحين ومن جملة ذلك مشروع تطوير البلديات الممول من عدة جهات. ويعتبر مشروع تطوير البلديات (المرحلة الثانية) بمثابة تكرار مشروع تطوير البلديات I.

منذ البدء بعملية التشغيل، جاء تقييم الأهداف التنموية للمشروع ومرحلة التنفيذ على أساس مرضٍ. وجاءت تقييمات سياسات الضمان الاجتماعية والبيئية على نحو مرضٍ أيضاً. وكما هو الحال مع تقييمات العملية الشرائية والإدارة المالية، تم تطبيق السياسة التشغيلية 4.01 (التقييم البيئي) والسياسة التشغيلية 4.09 (إدارة الحشرات). على أي حال، فقد انسجمت جميع المشاريع الفرعية التي يتم تنفيذها إذا ما كانت فئة تصنيفها البيئي (ب). ويحقق تنفيذ متطلبات سياسات الضمان البنكي تقدماً ملحوظاً. وجاء كل من آلية فحص المشروع الفرعي وخطة الإدارة البيئية والإشراف على التنفيذ وإجراءات كتابة التقارير على نحو مرضٍ مع وجود تقارير أداء يتم تقديمها في الوقت المناسب.

سادساً. السياسات الوقائية (بما في ذلك المشاورات العامة):

لا	نعم	سياسات الضمان الناجمة عن المشروع:
	X	البند الأول من الإجراء/السياسة التشغيلية الرابعة بشأن التقييم البيئي (OP/BP 4.01)
X		البند الرابع من الإجراء/السياسة التشغيلية الرابعة بشأن الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)
X		البند السادس والثلاثون من الإجراء/السياسة التشغيلية الرابعة بشأن الغابات (OP/BP 4.36)
	X	البند التاسع من السياسة التشغيلية الرابعة بشأن إدارة الأفات (OP 4.09)
X		البند الحادي عشر من الإجراء/السياسة التشغيلية الرابعة بشأن الموارد المادية الطبيعية (OP/BP 4.11)
X		البند العاشر من الإجراء/السياسة التشغيلية الرابعة بشأن الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)
X		البند الثاني عشر من الإجراء/السياسة التشغيلية الرابعة بشأن إعادة التوطين الأُسري (OP/BP 4.12)
X		البند السابع والثلاثون من الإجراء/السياسة التشغيلية الرابعة بشأن سلامة السدود (OP/BP 4.37)
X		البند الخمسون من الإجراء/السياسة التشغيلية السابعة بشأن المشاريع المقامة على الممرات المائية الدولية (OP/BP 7.50)
X		البند الستين من الإجراء/السياسة التشغيلية السابعة بشأن المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)

التعليقات (اختياري)

سابعاً. جهات الاتصال:

البنك الدولي

جهة الاتصال: كريستيانا جونايدز بروتسيس

المسمى الوظيفي: أخصائي الإدارة الحضرية

هاتف: 9875-458

البريد الإلكتروني: cjohnnides@worldbank.org

المقترض/العميل/المستقبل

الاسم: منظمة التحرير الفلسطينية

جهة الاتصال: ليلى سبيلة

المسمى الوظيفي: 2973328

الهاتف: 0599111731+972 59-929-6343

البريد الإلكتروني: lsbah@yahoo.com

الوكالات المنفذة:

الاسم: صندوق تطوير وإقراض البلديات

جهة الاتصال: قواسمي، حازم

المسمى الوظيفي: القائم بأعمال المدير العام

الهاتف: 972-02 296-6610

البريد الإلكتروني: hkawasmi@mdlf.org.ps

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

إنفوشوب "متجر منشورات ومعلومات البنك الدولي"

البنك الدولي

1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433

الهاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 522-1500

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>